المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

13 مارس 2025

أسبوع القمة العربية

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

22 معلومة مصورة

23 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

23 النفط العراقي في المصافي المصرية: ركيزة للتعاون الإقليمي في قطاع الطاقة

33 تحليل مؤشر مديري المشتريات المصري (PMI) لشهر فبراير 2024

تقديم

مرحبًا بكم في عدد جديد من نشرتنا الاقتصادية الأسبوعية، والتي تستعرض أبرز التطورات المحلية والإقليمية والعالمية المؤثرة على المشهد الاقتصادي، يأتي هذا العدد في ظل مستجدات بارزة، أولها موافقة صندوق النقد الدولي على صرف الشريحة الرابعة من القرض، البالغة قيمته 8 مليارات دولار، ما يتيح لمصر الحصول على 1.2 مليار دولار، وهو ما يعكس استمرار مساعي الإصلاح الاقتصادي في البلاد. على الصعيد الإقليمي، تسلط النشرة الضوء على خطة مصرية ضخمة لإعادة إعمار قطاع غزة بقيمة 53 مليار دولار، في إطار دورها المحوري في دعم الاستقرار والتنمية بالمنطقة. أما عالميًا، فالتوترات التجارية تتزايد مع تصاعد تهديدات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية جديدة على كندا والمكسيك والصين، مما يعيد مخاوف الحروب التجارية إلى الواجهة.

في هذا العدد، نستعرض أيضًا تحليلًا لأداء الاقتصاد المصري عبر مؤشر مديري المشتريات لشهر فبراير 2024، والذي يعكس استمرار تحسن النشاط في القطاع الخاص غير النفطي، كما نناقش التعاون الإقليمي المتنامي بين مصر والعراق في قطاع الطاقة، فضلًا عن استعراض بيانات حديثة حول أداء الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر.

تابعوا معنا تفاصيل هذه الملفات الاقتصادية المهمة، إلى جانب مقالات تحليلية تسلط الضوء على ديناميكيات الأسواق والفرص الاستثمارية في مصر والمنطقة.

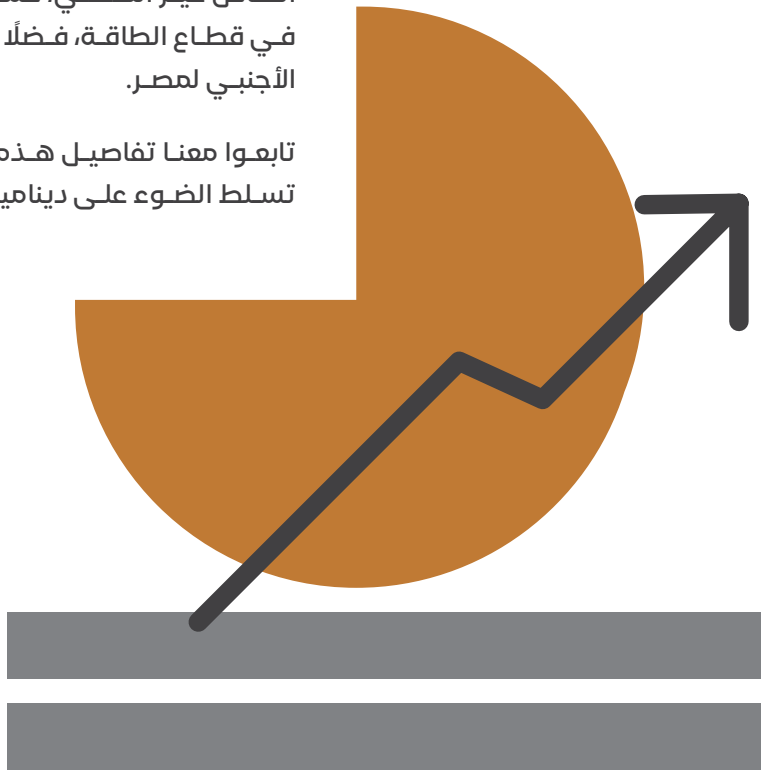

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

• سياسة مالية

صندوق النقد يوافق على صرف الشريحة الرابعة من قرض مصر

أعلن وزير المالية المصري، أحمد كجوك، يوم 10 مارس 2025 عن موافقة صندوق النقد الدولي على صرف الشريحة الرابعة من القرض، البالغة قيمته 8 مليارات دولار، ما يتيح لمصر الحصول على 1.2 مليار دولار، وتأتي هذه الخطوة عقب مراجعة الصندوق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، الذي شهد توسعًا في مارس 2024 لمواجهة أزمة النقد الأجنبي.

في سياق الإصلاحات، اتخذت الحكومة المصرية إجراءات تقشفية، تضمنت إعادة هيكلة الدعم وتوجيهه بشكل أكبر للمستحقين، و وتطبيق سياسة تسعير مرنه لسعر الصرف بما يحقق التوازن في سوق النقد الأجنبي لمصر، وتطبيق سياسة نقدية متشددة تستهدف السيطرة على التضخم واستقرار الأسعار.

حملة «نقطة ومن أول السطر» للتوعية بالتسهيلات الضريبية الجديدة

أطلقت مصلحة الضرائب المصرية حملة إعلانية جديدة تحت شعار «نقطة ومن أول السطر» التي تهدف إلى توعية الممولين وأصحاب المشروعات بالتسهيلات الضريبية الجديدة التي تشجع المشروعات على النمو والتوسع في الاستثمارات، وتتضمن الحملة 5 نسخ إعلامية، تركز على النظام الضريبي المتكامل المبسط للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي 20 مليون جنيه، بالإضافة إلى تشجيع مشروعات الاقتصاد غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية من

خلال تخفيف الأعباء، حيث أتاحت التسهيلات الضريبية الجديدة إمكانية تقديم الإقرارات الضريبية أو تعديلها من عام 2020 حتى 2024 دون غرامات، والعديد من التسهيلات الضريبية الأخرى، مما يحفز الامتثال الطوعي للمنظومة الضريبية، وتحقيقًا لمبدأي العدالة والشفافية.

تراجع توقعات «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار» بشأن الاقتصاد المصري

خفض «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار توقعاته للنمو في مصر لعام 2025 إلى 4.2%، بانخفاض قدره 0.3 نقطة مئوية عن تقديراته السابقة في سبتمبر2024، ووفقا لتقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية الصادر عن البنك، خفض البنك توقعاته للعام المالي الحالي 2025/2024 إلى 3.6%، بتراجع قدره 0.4 نقطة مئوية عن تقديراته السابقة، كما يتوقع «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار» أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام 2026 ليصل إلى 4.7% ، على أن يصل إلى 4.6% في العام المالي 2026/2025 مع الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها مصر.

معدل نمو الاقتصاد المصري 4% بحلول نهاية العام المالي الحالي 2025/2024

أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي من خلال مقابلة إعلامية على شبكة CNN الدولية أنها تتوقع نمو الاقتصاد المصري ليبلغ 4% بنهاية العام المالي الحالي 2025/2024، كما تتوقع ارتفاع معدل النمو ليصل إلى 4.5% في العام المالي المقبل 2026/2025، كما أكدت أن الاقتصاد المصري أصبح أكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ، وتعمل الحكومة على إستمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية لمصر كمركز إقليمي للصادرات إلى دول أوروبا، كما أشارت إلى التعاون الإقليمي كعامل رئيسي لدعم النمو، ووجود لجان اقتصادية مشتركة مع الأردن والعراق وغيرهما من الدول، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى مشروعات استراتيجية مثل الربط الكهربائي بين مصر والسعودية الذي يسهم في تكامل شبكات الطاقة مع دول الخليج، فضلًا عن موقع مصر الاستراتيجي كمعبر رئيسي للكابلات البحرية للإنترنت عبر البحر الأحمر.

إستمرار تحسن أحوال القطاع الخاص غير النفطي في مصر

وفقًا لتقرير مؤشر مديري المشتريات الصادر في 4 مارس 2025 عن مصر، شهد القطاع الخاص غير النفطي في مصر تحسنًا ملحوظًا في ظروف الأعمال خلال شهر فبراير 2025، وأشار التقرير إلى انتعاش مستمر في طلبات العملاء، مما يمثل أول تحسن متتالي في ظروف الأعمال منذ أكثر من أربع سنوات، مما أدى إلى ارتفاع حجم الطلب وارتفاع قوي في المشتريات بين الشركات غير المنتجة للنفط، مع بقاء الإنتاج مستقرًا وانخفاض أعداد الموظفين، وبالرغم من ذلك، سجل مؤشر مديري المشتريات 50.1 نقطة في فبراير 2025، وهو أدنى من المستوى الذي سجله في يناير الماضي عند 50.7 نقطة والذي مثل أعلى مستوى له خلال 50 شهرًا، ولكن جدير بالذكر أن القراءة فوق مستوي 50 نقطة تشير إلى نمو النشاط، بينما تعكس القراءة الأقل من مستوي 50 نقطة تشير إلى انكماش القطاع، وعلى الرغم من انخفاض المؤشر، إلا أنه لايزال فوق مستوي 50 نقطة، مما يعكس اسمرار نمو القطاع الخاص غير النفطي النفطي في مصر ، تناول هذا الخبر بمزيد من التفاصيل في الجزء الثالث من تقريرنا والخاص بالمقالات التحليلية.

• سياسة نقدية

البنك المركزي يبيع أذون خزانة بقيمة 54.53 مليار جنيه

قام البنك المركزي المصري خلال أحدث مزاداته ببيع أذون خزانة بقيمة 54.53 مليار جنيه، لأجل 182 و364 يومًا، حيث قامت المؤسسات بتقديم 205 عرض لأجل 182 يومًا بقيمة 92.07 مليار جنيه، وطالبت بمعدل فائدة بلغ 28.92%، كما تقدم 104 عرض لأجل 364 يومًا بقيمة 84.21 مليار جنيه، مطالبة بمعدل فائدة بلغ 27.24%، وقد قامت وزارة المالية المصرية بالموافقة على حوالي 152 عرضًا لأجل 182 يومًا بقيمة 36.68 مليار جنيه، وبمتوسط عائد مرجح 28.11%، و61 عرضًا لأجل 364 يومًا بقيمة 17.85 مليار جنيه، وبمعدل فائدة بلغ نحو 25.55%.

ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية شهر فبراير 2025

أعلن البنك المركزي المصري ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي بنهاية فبراير 2025 ليصل إلى حوالي 47.4 مليار دولار، مقابل حوالي 47.2 مليار دولار بنهاية يناير 2025، بزيادة قدرها 128 مليون دولار.

• العلاقات الدولية

خطة مصرية لإعادة إعمار قطاع غزة دون تهجير الشعب الفلسطيني

وافقت الدول العربية على الخطة التي قدمتها مصر خلال القمة العربية التي استضافتها في 4 مارس 2025 والتي تتعلق بإعادة إعمار قطاع غزة دون تهجير الشعب الفلسطيني من القطاع، بتكلفة تقدر بحوالي 53 مليار دولار، وخلال فترة تقدر بحوالي 5 سنوات، وتتضمن الخطة مراحل متعددة تشمل إزالة الأنقاض، وبناء البنية التحتية، وبناء 400 وحدة سكنية، بالإضافة إلى بناء ميناء تجاري وفنادق على شاطئ قطاع غزة، وبالرغم من التأييد العربي لخطة مصر لإعادة إعمار غزة، إلا أن الخطة المصرية استقبلت تأييدًا دوليًا من دول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى روسيا والصين التي أكدت أن غزة تنتمي إلى الشعب الفلسطيني وأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية

تحالف 41 شركة خاصة مصرية للتوسع في الدول العربية والمشاركة في إعادة إعمار غزة

اتفقت 41 شركة خاصة مصرية على تأسيس شركة مساهمة جديدة تهدف إلى التوسع في الدول العربية، والمشاركة في عمليات إعادة الإعمار، وفقًا لتصريحات محمد البهي عضو مجلس إدارة إتحاد الصناعات المصرية، كما أكد أن إجراءات تأسيس الكيان الجديد ستتم الأسبوع المقبل الذي سيبدأ في 8 مارس 2025، وينتهي في 13 مارس 2025، وسيحمل اسم «التحالف العربي للاستثمار الصناعي»، وستعمل الشركة

الجديدة على زيادة الصادرات المصرية إلى الدول العربية، والترويج للمنتجات المحلية المصرية، وأن البداية ستكون من ليبيا، على أن يتم فتح مكاتب في العراق والإمارات، وهذا ضمن الجهود الوطنية تعزيز الصادرات للمساهمة في تدفقات النقد الأجنبي للبلاد، للوصول بها إلى 145 مليار دولار بحلول عام 2030.

اتفاق مصري أوروبي على تدبير 90 مليون يورو لتعزيز الأمن الغذائي في مصر

وقعت وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ووزارة التموين والتجارة الداخلية اتفاق مع المفوضة الأوروبية لشؤون المتوسط، نيابة عن بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل ميسر لمشروع المرونة الغذائية في مصر بقيمة 90 مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية، والذى يستهدف زيادة وتحديث البنية التحتية لتخزين الحبوب واللوجستيات في مصر والتي يدعمها المشروع القومي للصوامع، ومن المقرر أن يتم تمويل المشروع من شركاء آخرين بمنحة بقيمة 100 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي وتمويل ميسر من البنك الدولي بقيمة 110 ملايين يورو.

مشروع جديد لتصنيع الملابس الجاهزة بالقنطرة غرب باستثمارات 4.5 مليون دولار

وقعت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس عقد مشروع شركة "جولد ستار فاشون – Gold Star Fashion" الصينية، والمُتخصصة في تصميم وتصنيع الملابس، والذى يستهدف إنتاج أزياء عالية الجودة، وبأسعار تنافسية، وتكلفة استثمارية تبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي، على مساحة 23 ألف متر مربع، داخل منطقة القنطرة غرب الصناعية، مما يوفر 2,000 فرصة عمل، مع تصدير 100% من إجمالي الإنتاج للأسواق الخارجية.

30 شركة صينية تدرس الفرص المتاحة باقتصادية قناة السويس باستثمارات 3 مليارات دولار

تقوم 30 شركة صينية بدراسة الاستثمار في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس باستثمارات تبلغ حوالي 3 مليارات دولار في مجالات مختلفة، كما أكد نائب رئيس مجلس الأعمال المصري الصيني أن الشركات التي تسعى للاستثمار في مصر جادة ولديها رغبة كبيرة في الاستفادة

مـن موقـع المنطقـة الاقتصاديـة لقنـاة السـويس، باعتبارهـا بوابـة اسـتراتيجية لنفـاذ المنتجـات للعديـد مـن الأسـواق العالميـة، بالإضافـة إلـى تأكيـده علـى موقـع مصـر الجغرافـي يعتبـر فرصـة متميـزة للصيـن والكثيـر مـن الـدول كبوابـة عبـور إلـى أوروبـا وأفريقيـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وتعتبـر مصـر بـديلًا جيـدًا للكثيـر مـن الـدول علـى رأسـها الصيـن لنفـاذ صادراتهـا إلـى الأسـواق، خاصـة بعـد الرسـوم الجمركيـة التـي فرضتهـا إدارة الرئيـس الأمريكـي دونالـد ترامـب.

تمويـل تنمـوي بقيمـة 7.4 مليـار يـورو لدعـم مصـر خلال الفتـرة 2025-2027 فـي إطـار الشـراكة الاسـتراتيجية بيـن مصـر والأتحـاد الأوروبـي أكـدت الدكتـورة رانيـا المشـاط، وزيـرة التخطيـط و التنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الدولـي، فـي اجتمـاع مع المفوضـة الجديدة للاتحاد الأوروبي لشـئون المتوسـط، وسـفير الاتحـاد الأوروبـي بالقاهـرة، ومسـئولي بنـك الاسـتثمار الأوروبـي والمفوضيـة الأوروبيـة، أن التمويـل التنمـوي المخصـص فـي إطـار الشـراكة الاسـتراتيجية والشـاملة بيـن مصـر والاتحـاد الأوروبـي تتضمـن تخصيـص 7.4 مليـار يـورو لدعـم مصـر خلال الفتـرة 2025-2027، لدعـم الاسـتقرار الاقتصـادي وتحفيـز الاسـتثمار، ودعـم قطاعـات رئيسـية تسـهم فـي تحقيـق التنميـة المسـتدامة.

كمـا ناقـش الاجتمـاع آليـات دمـج القطـاع الخـاص فـي منظومـة الاسـتثمار، والاسـتفادة مـن ضمانـات الاسـتثمار التـي يتيحهـا الاتحـاد الأوروبـي بقيمـة 1.8 مليـار يـورو ضمـن الصنـدوق الأوروبـي للتنميـة المسـتدامة بلـس (EFSD+)، والـذى تـم الإعلان عنـه خلال مؤتمـر الاسـتثمار الأوروبـي حيث ستسـتفيد مصـر مـن هـذه المخصصـات لدعـم المبـادرات التنمويـة المسـتدامة وتعزيـز دور القطـاع الخـاص فـي تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة، كمـا أكـدت وزيـرة التخطيـط والتعـاون الدولـي أنـه يتـم العمـل علـى تدشـين آليـة ضمـان الاسـتثمار مـن أجـل التنميـة بيـن مصـر والاتحـاد الأوروبـي، والتـي تهـدف إلـى تفعيـل ضمانـات الاسـتثمار الأوروبيـة بقيمـة 1.8 مليـار يـورو، لحشـد نحـو 5 مليـارات يـورو اسـتثمارات بقطاعـات التحـول الأخضـر والمجـالات ذات الأولويـة المُشـتركة.

تكرير النفط العراقي في مصر

قـام وزيـر البتـرول المصـري بمناقشـة نقـل النفـط العراقـي لتكريـره فـي معامـل التكريـر المصريـة مـع وزيـر البتـرول العراقـي، كمـا اسـتعرض وزيـر البتـرول المصـري خلال زيارتـه للعـراق اسـتراتيجية

الـوزارة وأفـق التعـاون الثنائـي بيـن البلديـن وفـق المحـور الأول المتعلـق بتعظيـم أنشـطة الإنتـاج، والمحـور الثانـي الخـاص بتعظيـم الاسـتفادة مـن البنيـة التحتيـة المصريـة فـي قطاعـي التكريـر والبتروكيماويـات ومجـال مشـتقات الغـاز، والمحـور الثالـث الخـاص بتعزيـز التعـاون الإقليمـي والاسـتفادة مـن القـدرات المصريـة لتـداول الطاقـة ومشـتقاتها المختلفـة، كمـا ناقـش الوزيـران سـبل التعـاون فـي مجـال التكريـر بنقـل النفـط العراقـي لتكريـره فـي معامـل التكريـر المصريـة، بمـا يمثـل فرصـة إضافيـة للوصـول إلـى الأسـواق الإقليميـة والعالميـة.

وناقـش الجانبـان المصـري والعراقـي تحديـث مذكـرة التفاهم بيـن وزارة البتـرول المصريـة والعراقية لتشـمل أيضًـا أُطـر تعـاون فـي مجـالات أخـرى مثـل الطاقـة المتجـددة، وتعزيـز وجـود الشـركات المصريـة المتخصصـة فـي مجـالات تصميـم وتنفيـذ وصيانـة وتشـغيل المشـروعات للعمـل بشـكل أكبـر فـي العـراق، كمـا اتفقـا علـى تشـكيل لجنـة توجيهيـة مشـتركة مـن الجانبيـن لتنفيـذ مجـالات التعـاون المتفـق عليهـا ومتابعـة تنفيذهـا، تنـاول هـذا الخبـر بمزيـد مـن التفاصيـل فـي الجـزء الثالـث مـن تقريرنـا والخـاص بالمقـالات التحليليـة.

• أخبار قطاعية

طرح فرص استثمارية جديدة لإنتاج النفط والغاز

قامـت وزارة البتـرول والثـروة المعدنيـة بطـرح فـرص اسـتثمارية جديـدة لعـدد 7 مـن الحقـول غيـر المنمـاة بالبحـر المتوسـط و6 مناطـق استكشـافية بخليـج السـويس والصحـراء الغربيـة وذلـك عبـر بوابـة مصـر للاستكشـاف والإنتـاج، علـى أن يتـم فتـح بـاب التزايـد علـى الفـرص المطروحـة لمـدة شـهرين ليكـون موعـد الإغلاق فـي 4 مايـو 2025.

تشـمل المجموعـة الأولـي مـن الفـرص المطروحـة بالبحـر المتوسـط حقـول «أتيـن»، «ميريـت»، و«رحمـات»، وتضـم المجموعـة

الثانية حقول «نوتس»، «سلامات»، «ساتيس»، و«سالمون» وتمثل هذه الاكتشافات فرص استثمارية هامة لزيادة إنتاج الغاز لمواكبة الطلب المتزايد عليه، كما تشمل الفرص الاستثمارية المطروحة في الصحراء الغربية «شمال شرق بئر النص»، و«جنوب الفيوم»، و«وادى صنور»، و3 مناطق في خليج السويس وهى «شرق جيسوم»، و«شرق جبل الزيت»، و«شرق شدوان»، والتي تفتح آفاقًا واسعة لتوسيع إنتاج البترول والغاز وتعزيز الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني.

اكتشاف جديد للغاز ضمن عمليات تطوير بئر «الفيوم 5»

أعلنت شركة «بي بي» البريطانية عن اكتشاف أربع خزانات غازية محتملة على عمق حوالي 2860 مترًا ضمن أعمال الحفر في بئر «الفيوم 5»، الواقع ضمن منطقة امتياز شمال الإسكندرية البحرية، ومن المتوقع ربط الاكتشاف بالتسهيلات البرية القائمة التابعة لمشروع غرب دلتا النيل التي تقوم شركة «بي بي» البريطانية بتشغيله، كما يعد اكتشاف "الفيوم5-" ثاني اكتشاف لشركة "بي بي" في المنطقة، بعد بئر "الكينج- 2"، الواقع ضمن منطقة امتياز شمال كينج مريوط البحرية.

شراكة لإنشاء محطة للصب السائل والغازي في ميناء الدخيلة بـ 660 مليون دولار

وقعت الهيئة العامة لميناء الإسكندرية وشركة الإسكندرية لسلاسل الإمداد اتفاقًا مبدئيًا يتضمن التزام بناء وتطوير وتشغيل وصيانة محطة تسهيلات بحرية وأرضية للصب السائل والغازي بميناء الدخيلة، بهدف تعزيز قدرات الميناء في هذا المجال الحيوي بتكلفة استثمارية بلغت 660 مليون دولار بتمويل وطني كامل من خلال شراكة وطنية تجمع بين شركات إيكم، سيدبك، إيثيدكو، وجاسكو التابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية، بالإضافة إلى الشركة القابضة للنقل البحري والبري التابعة لوزارة النقل، وإحدى شركات القطاع الخاص.

يتضمن المشروع تسهيلات بحرية تشمل إنشاء رصيف بحري في ميناء الدخيلة بطول 800 متر (400 متر لكل جانب)، بعمق ملاحي يزيد عن 20 مترًا، مما يتيح استقبال سفينتين في الوقت ذاته، بحمولة تصل إلى 250 ألف طن لكل سفينة، بالإضافة إلى تسهيلات أرضية تمتد على مساحة 390 ألف متر مربع، مخصصة لإنشاء مناطق تخزين للمنتجات الغازية والسائلة، إلى جانب وحدات تغويز، ومعدات شحن وتفريغ، وشبكة خطوط متكاملة لنقل المنتجات الغازية والسائلة سواء للاستيراد أو التصدير، ومن المقرر أن يبدأ التشغيل التجاري للمرحلة الأولى في عام 2027، بقدرة تداول تصل إلى حوالي 350 ألف طن سنويًا، مع ارتفاع قدرة التداول إلى 4 ملايين طن سنويًا بعد اكتمال المرحلة الثالثة، كخطوة استراتيجية نحو تعزيز توطين صناعة البتروكيماويات في مصر عبر ضمان إمداد المصانع في الإسكندرية بالمواد الخام اللازمة لتحقيق أقصى طاقة تشغيلية.

ارتفاع الصادرات المصرية بنسبة 9.6% خلال شهر ديسمبر 2024 مقارنة بنفس الشهر عام 2023

وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ارتفعت الصادرات المصرية بنسبة 9.6%، حيث بلغت 3.96 مليار دولار خلال شهر ديسمبر 2024، مقابل 3.61 مليار دولار في ديسمبر 2023، كما ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 11.3% لتصل إلى 8.11 مليار دولار خلال شهر ديسمبر 2024، مقابل 7.28 مليار دولار لنفس الشهر عام 2023.

رفع الحد الأقصى لتمويل المشروعات متناهية الصغر إلى 266 ألف جنيه

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بزيادة الحد الأقصى للتمويل من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر إلى 266 ألف جنيه بدلاً من 242 ألف جنيه، كما وافقت الرقابة المالية على زيادة الحد الأقصى للتغطية التأمينية لنشاط التأمين متناهي الصغر إلى 312.5 ألف جنيه بدلاً من 250 ألف جنيه في ضوء العمل على مراعاة المتغيرات الاقتصادية وتطبيق قانون التأمين الموحد، وتستهدف هذه القرارات تمكين الأفراد والشركات من الحصول على التمويل المناسب لبدء أو تنمية المشروعات وتطوير

حجم أعمالها، كما أن التعديل برفع قيمة الحد الأقصى للتمويل يمثل تفاعلاً مع المتغيرات الاقتصادية لمواجهة آثار ارتفاع معدل التضخم، ودعم جهود الدولة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية من خلال توفير تمويلات أكبر للمشروعات.

مليار جنيه لتوطين صناعة السيارات في مصر

قامت الحكومة المصرية بتخصيص مليار جنيه ضمن الموازنة العامة الحالية للعام المالي 2025/2024 لتمويل «استراتيجية توطين صناعة السيارات» وجذب شراكات استثمارية في مجال تصنيع السيارات لتحقيق مستهدفات زيادة إنتاج السيارات بمكون محلي يتجاوز 45٪ خلال العام الحالي، كما أكد وزير المالية المصري أن هناك 7 شركات مسجلة حتى الآن في مبادرة «استراتيجية توطين صناعة السيارات»، وقد أفرجت مصلحة الجمارك عن أول شحنات مستلزمات الإنتاج في إطار هذه المبادرة، خلال أغسطس 2024، بالإضافة إلى ميكنة المعاملات الضريبية والجمركية للمسجلين بالمبادرة على نحوٍ يسهم في التيسير عليهم، ووجود وحدة متخصصة بوزارة المالية المصرية لتيسير الإجراءات وتذليل العقبات التي قد تواجه الشركات المنضمة للمبادرة، مما يدفع الجهود الوطنية التي تستهدف زيادة حجم الإنتاج السنوي من السيارات بمكون محلي أكبر.

ضخ قروض بقيمة 81.7 مليار جنيه من الشركات والبنوك لصالح مبادرة التمويل العقاري لمحدودي الدخل

قام عدد من البنوك والشركات المشاركة في مبادرة التمويل العقاري لمحدودي الدخل بضخ تمويلات بقيمة 81.7 مليار جنيه، لأكثر من 619.33 ألف عميل، وذلك حتى نهاية فبراير 2025، كما كشف تقرير صادر عن صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري عن قيام 22 بنكًا بالمشاركة في المبادرة، وضخ حوالي 79.2 مليار جنيه ضمن المبادرة، والتي استفاد منها حوالي 599.5 ألف عميل، بما يعادل 96.9% من إجمالي المبادرة، كما قامت شركات التمويل العقاري بضخ تمويلات عقارية لمحدودي الدخل بقيمة 2.51 مليار جنيه، استفاد منها حوالي 19.8 ألف عميل، بما يعادل 3.1% من إجمالي المبادرة.

إقليميًا

11مليار دولار تكلفة التعافي وإعادة الإعمار في لبنان

تقدر احتياجات إعادة الإعمار والتعافي بعد الصراع الذي أثر على لبنان بنحو 11 مليار دولار، وفقًا لتقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في لبنان لعام 2025 الذي أصدره البنك الدولي 7 مارس 2025، والذي يقيم الأضرار والخسائر والاحتياجات في عشرة قطاعات في جميع أنحاء البلاد، ويغطي الفترة من 8 أكتوبر 2023 حتى 20 ديسمبر 2024.

ومن بين احتياجات إعادة الإعمار والتعافي البالغة 11 مليار دولار، يقدر التقرير أن 3 إلى 5 مليارات دولار سوف تحتاج إلى تمويل عام، بما في ذلك مليار دولار لقطاعات البنية الأساسية (الطاقة؛ والخدمات البلدية والعامة؛ والنقل؛ والمياه والصرف الصحي والري). في حين أن 6 إلى 8 مليارات دولار سوف تتطلب تمويلًا خاصًا، معظمها في قطاعات الإسكان، والتجارة والصناعة والسياحة.

المملكة المتحدة ترفع العقوبات عن مصرف سوريا المركزي و23 كيانًا

رفعت المملكة المتحدة مصرف سوريا المركزي و23 كياناً آخر من قائمة المؤسسات الخاضعة للعقوبات، في اعتراف بالإدارة الجديدة للبلاد بعد انهيار نظام حكم الرئيس السابق بشار الأسد، وتمثل أغلب الشركات التي حصلت على إعفاء من العقوبات في البنوك وشركات طاقة، وشركة «السورية للطيران»، فلن يتم تجميد أصول هذه الشركات وسيُسمح الآن بإجراء الأعمال التجارية معها.

وفي يناير2025 أصدرت الولايات المتحدة تصريحًا مؤقتًا يسمح بإجراء معاملات مع مؤسسات الدولة السورية وبيع الطاقة إلى البلاد. وفي شهر فبراير علق الاتحاد الأوروبي جزئيًا العقوبات على بعض القطاعات بما في ذلك الطاقة والبنوك. لكن كلا الجانبين لم يرفعا القيود بالكامل.

احتياطات «المركزي العراقي» من الذهب ترتفع بنسبة 45.1 % في الربع الأخير من 2024

ارتفعت احتياطات الذهب لدى البنك المركزي العراقي بنسبة 45.1% في الرُّبع الأخير من 2024، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023، فبحسب بيان صادر عن البنك المركزي العراقي، نمت احتياطاته من الذهب من (9.4 مليار دولار) في 2023 إلى (13.6 مليار دولار) في الرُّبع الرابع من 2024؛ نتيجة ارتفاع كمية وأسعار الذهب.

رفعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، تصنيف تونس إلى CAA1 مع نظرة مستقبلية مستقرة

أوضحت "موديز" في تقريرها إن الترقية في التصنيف الائتماني تعكس التحسن الملحوظ في ملف استهلاك الديون الخارجية للقطاع الخاص في تونس، وهو ما يعكس قدرة الحكومة على تحسين الوضع المالي للبلاد. كما أشارت الوكالة إلى أن الترقية تعكس أيضًا قدرة البنك المركزي التونسي على الحفاظ على احتياطيات مستقرة من النقد الأجنبي.

وزير الاقتصاد الإماراتي: انخفاض نسب الفائدة والتضخم تعطي دافعاً للنمو الاقتصادي لتصل إلى 7% في الفترة القادمة

توقّع وزير الاقتصاد الإماراتي، عبد الله بن طوق المري، أن يُعطي انخفاض نسب الفائدة والتضخم دافعاً للنمو الاقتصادي للإمارات بمعدل سنوي يبلغ حوالي 7% في الفترة القادمة. وحاليًا، يتراوح النمو الاقتصادي للإمارات بين 4% و6% وبحسب استراتيجيات الدولة، فإن الإمارات بحاجة إلى تحقيق نمو بنحو 7% للوصول بالناتج المحلي الإجمالي إلى المستهدف البالغ 3 تريليونات درهم عام 2031.

مؤشر مديري المشتريات في السعودية يسجل تباطؤًا طفيفًا خلال شهر فبراير 2025

سجل مؤشر مديري المشتريات في السعودية الذي يقيس أداء القطاع الخاص غير النفطي، تباطؤًا طفيفًا خلال شهر فبراير 2025، متراجعًا إلى 58.4 نقطة، مقابل أفضل قراءة له في أكثر من عشر سنوات، حين سجل 60.5 نقطة في يناير 2025، ليظل أعلى من المستوى المحايد عند 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش. يعود تباطؤ المؤشر بشكل رئيسي إلى انخفاض نمو الأعمال الجديدة.

ليبيا تطلق أول جولة لاستكشاف النفط والغاز منذ 17 عامًا

تعتزم المؤسسة الوطنية للنفط، في ليبيا إطلاق أول جولة مزايدات لاستكشاف النفط منذ أكثر من 17 عامًا والجدير بالذكر أن ليبيا تُعد ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا وعضوًا في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، فقدت ليبيا في أغسطس 2024 أكثر من نصف إنتاجها النفطي، بما يقارب 700 ألف برميل يوميًا، كما توقفت الصادرات في عدة موانئ، بعدما هددت المواجهة بين الفصائل السياسية المتناحرة بشأن المصرف المركزي بإنهاء 4 سنوات من الهدوء النسبي واستمرت عمليات الإغلاق لأكثر من شهر، قبل أن يبدأ الإنتاج في التعافي تدريجيًا أكتوبر 2024، ولم يمنع ذلك كبرى شركات النفط، مثل إيني وOMV وBP وريب سول، من استئناف أنشطة الاستكشاف في ليبيا 2024، بعد تعليقها لعقد كامل، وكانت شركة إيني الإيطالية قد وقّعت بالفعل في عام 2023 صفقة بقيمة 8 مليارات دولار لإنتاج الغاز مع المؤسسة الوطنية للنفط الليبية.

التضخم السنوي في تركيا يتباطأ إلى 39.05 % خلال شهر فبراير

تباطأ معدل التضخم السنوي في تركيا خلال شهر فبراير الماضي ليسجل 39.05%، مقارنة بـ 42.1% في يناير من نفس العام، ليسجل أدنى قراءة منذ منتصف عام 2023، وفقا لمعهد الإحصاء التركي، كما توقع استطلاع رأي لوكالة رويترز أن ينخفض التضخم الشهري إلى 2.85% في فبراير، مدفوعا بالتغييرات التنظيمية التي تحد من المدفوعات في المستشفيات العامة، كما بلغت توقعات التضخم السنوي 39.9%. كما خفض البنك المركزي التركي معدل الفائدة «ريبو» بمعدل 250 نقطة أساس إلى 42.5% من 45%.

"أوبك+" يعيد إنتاج النفط المخفض طوعًا إلى السوق بدءًا من أبريل

أعلنت الدول الثماني الأعضاء في "أوبك+"، التي كانت أقرّت تخفيضات طوعية إضافية على إنتاج النفط في أبريل ونوفمبر 2023، عزمها على المضي قدمًا في العودة التدريجية والمرنة إلى السوق لهذه الكمية من النفط البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، بدءًا من 1 أبريل 2025؛ مع الحفاظ على القدرة على التكيف مع الظروف المتطورة.

عالميًا

تصريحات ترامب: رسوم جمركية على كندا والمكسيك والصين

قال الرئيس الأميركي إن الرسوم الجمركية على المكسيك وكندا قد ترتفع إلى أكثر من نسبة 25% التي فرضها في وقت سابق، إلى جانب مضاعفة الضريبة المفروضة على الصين إلى 20%، وهي إجراءات قال إنها تهدف إلى الضغط على تلك الدول، وأشار إلى أن المزيد من الرسوم الجمركية ستفرض في شهر أبريل المقبل، مشيرًا إلى أنها ستوفر عوائد اقتصادية كبيرة وجاءت تصريحات ترامب في مقابلة بُثت يوم 7 مارس، بعد يوم واحد من تعليقه لهذه الرسوم ومدها حتى 2 أبريل على السلع المكسيكية والكندية المشمولة باتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا USMCA، التي تفاوض عليها خلال ولايته الأولى وكان قد أعلن الرئيس الأميركي يوم 3 مارس أنه يعتزم فرض رسوم جمركية على المنتجات الزراعية الواردة إلى الولايات المتحدة اعتبارًا من 2 أبريل، مستهدفًا فئة جديدة من المنتجات بعد الصلب والألمنيوم.

ردت الصين وكندا على التصريحات الأمريكية، حيث أعلنت الصين في 4 مارس 2025 أنها ستقوم بفرض رسوم جمركية أعلى على مجموعة من السلع الأمريكية، وأوضح بيان لوزارة التجارة الصينية بأنها سترفع الرسوم الجمركية بنسبة 15% على منتجات بينها الدجاج والقمح والذرة والصويا، بالإضافة إلى رسوم جديدة على منتجات أخرى بنسبة 10%، كما أكد رئيس الوزراء الكندي أن بلاده ستفرض بدروها رسومًا جمركية بنسبة 25% على ما قيمته 155 مليار دولار من البضائع الأمريكية في حال دخلت الرسوم الجمركية الأمريكية حيز التنفيذ.

ترامب يهدد الهند برسوم جمركية أعلى على غرار الرسوم الجمركية التى يعتزم فرضها على كندا والمكسيك في أبريل 2025

انتقد الرئيس الأمريكي ترامب الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها الهند على الولايات المتحدة، مشيرًا إلى أن الهند تعتبر هدفًا للرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على كندا والمكسيك والتي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في أبريل 2025، وفي هذا السياق، اتخذت الهند عدة خطوات لتهدئة العلاقات مع إدارة ترمب، وشملت هذه الجهود خفضاً واسعاً في الرسوم الجمركية على منتجات مثل الدراجات النارية الفاخرة والويسكي، بجانب تعهدات بزيادة واردات الطاقة والأسلحة من الولايات المتحدة، حيث تسعى الهند إلى الحفاظ على وصول المنتجات الهندية إلى السوق الأمريكية، وتجنب الرسوم الجمركية التي لوح بفرضها الرئيس ترامب.

معدل البطالة في الولايات المتحدة يتجاوز التوقعات في فبراير

ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 4.1% خلال فبراير، متجاوزًا التوقعات التي كانت تشير إلى بقائه عند 4%، ما يثير تساؤلات حول متانة سوق العمل الأميركي في ظل التحديات الاقتصادية، وأظهرت البيانات أن الاقتصاد الأميركي أضاف 151 ألف وظيفة غير زراعية، وهو أقل من التوقعات التي كانت تشير إلى إضافة 159 ألف وظيفة.

العجز التجاري الأميركي يسجل مستويات قياسية في يناير

اتسع العجز التجاري الأميركي إلى مستوى قياسي في يناير، حيث سارعت الشركات لتأمين البضائع من الخارج قبل أن يفرض الرئيس دونالد ترامب تعريفات على أكبر الشركاء التجاريين لأميركا وأظهرت بيانات وزارة التجارة في 6 مارس، أن الفجوة في تجارة السلع والخدمات اتسعت بنسبة 34% لتصل إلى 131.4 مليار دولار، وارتفعت قيمة الواردات بنسبة 10% إلى مستوى قياسي بلغ 401.2 مليار دولار، بينما زادت الصادرات بنسبة 1.2%، وفقًا للأرقام التي لم يتم تعديلها حسب التضخم.

توقعات بانخفاض مخزونات الوقود في الولايات المتحدة في عام 2026

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية انخفاض مخزونات أكبر ثلاثة أنواع من وقود النقل في الولايات المتحدة؛ البنزين، ووقود المقطر، ووقود الطائرات خلال عام 2026، إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2000 عندما أنهت العام عند 358 مليون برميل.

شركة TSMC التايوانية تستثمر 100 مليار دولار في أميركا

كشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن شركة TSMC التايوانية المنتجة لأشباه الموصلات أنها ستستثمر 100 مليار دولار في أميركا، وأن استثمارات تي.إس.إم. سي الإجمالية في الولايات المتحدة ستبلغ 165 مليار دولار على الأقل، وأشار إلى أن معظم استثمارات شركة «أشباه الموصلات التايوانية» ستكون في ولاية أريزونا، وأنها ستبني خمسة مصانع إضافية للرقائق.

«إس آند بي» تخفض نظرتها المستقبلية لتصنيف فرنسا إلى «سلبية»

غيرت وكالة «إس آند بي غلوبال ريتنغز» نظرتها المستقبلية لتصنيف فرنسا الائتماني لتصبح «سلبية»، مشيرة إلى إستمرار الغموض حول الوضع المالي للبلاد بعد فترة طويلة من الاضطرابات السياسية، ويعكس التغيير في النظرة المستقبلية «ارتفاع ديون الحكومة وسط ضعف التوافق السياسي لمعالجة العجز الكبير الأساسي في ميزانية فرنسا، في ظل خلفية من آفاق النمو الاقتصادي الأكثر غموضًا.

فرنسا تقرض المغرب 781 مليون يورو لشراء قطارات فائقة السرعة

منحت الحكومة الفرنسية قرضًا بقيمة 781 مليون يورو (847 مليون دولار) لدولة المغرب لشراء 18 قطارًا فائق السرعة، القرض ستمنحه الخزينة الفرنسية لفائدة المكتب الوطني للسكك الحديدية (ONCF) في المغرب في إطار دعم برنامج تأهيل القطاع السككي في البلاد.

وسيتم توريد القطارات من قبل الشركة الفرنسية «ألستوم» (Alstom)، التي أسست فرعًا في المغرب منذ ما يقرب من 100 عام. وهي قطارات من طراز «Avelia Horizon» بطابقين بسعة تصل إلى 640 راكبًا وسرعة 320 كم/ساعة.

تراجع التضخم في منطقة اليورو خلال فبراير ولكن ارتفع بأعلى من التوقعات

تباطأ التضخم في منطقة اليورو خلال فبراير، لكنه سجل مستويات أعلى من توقعات المحللين، ووفقًا للبيانات الصادرة عن «يوروستات»، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة اليورو بنحو 2.4% في فبراير، وهو مستوى أعلى من توقعات المحللين البالغة 2.3%، وأقل من مستويات يناير التي سجلت 2.5%. ومع إستمرار تباطؤ الاقتصاد، كما خفض البنك المركزي الأوروبي 8 مارس أسعار الفائدة بـ 25 نقطة أساس متماشيًا مع التوقعات.

.. معلومة مصورة

ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي المصري

التاريخ	صافي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
فبراير 2025	47.4
يناير2025	47.3
ديسمبر2024	47.1
نوفمبر2024	47
أكتوبر2024	46.9
سبتمبر2024	46.7
أغسطس2024	46.6
يوليو2024	46.5
يونيو2024	46.4
مايو2024	46.1
أبريل2024	41.1
مارس2024	40.4
فبراير 2024	35.3
يناير 2024	35.3

المصدر: البنك المركزى المصري

مقالات تحليلية

النفط العراقي في المصافي المصرية: ركيزة للتعاون الإقليمي في قطاع الطاقة

د. أحمد سلطان
دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

تسعى مصر إلى تعزيز مكانتها كمركز إقليمي رئيسي لتجارة الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتماشى مع رؤيتها الإستراتيجية في استغلال موقعها الجغرافي المتميز ومواردها والبنية التحتية المتطورة التي تمتلكها. وبهدف تعزيز هذه الإستراتيجية، تسعى مصر إلى تعزيز علاقاتها مع الدول بالمنطقة، مثل العراق، لزيادة حجم التجارة البترولية والنفطية في المنطقة.

في هذا الإطار، تقوم مصر حاليًا بمباحثات مع الحكومة العراقية بشأن نقل النفط العراقي إلى مصر، وهي خطوة من شأنها أن تعزز التعاون بين البلدين في قطاع النفط والغاز، وتفتح آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي المشترك. هذا التعاون من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن الطاقي في المنطقة، بالإضافة إلى دعم مصر في تعزيز قدرتها على التعامل مع الطلب المتزايد على الطاقة المحلية وكذلك تصدير المنتجات النفطية والغازية إلى الأسواق العالمية.

إمكانات العراق النفطية:

عززت كل التطورات والمؤشرات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال الأعوام القليلة الماضية، وبالتحديد بعد عام 2022 وبداية الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات على قطاع النفط الروسي من فرضية أن تتحرك بغداد صوب الأسواق العالمية لتبادل الأدوار مع موسكو من أجل تغطية النقص في إمدادات النفط العالمي، وبالأخص مع الطلب المتزايد على النفط الخام. حيث تحتوي الأراضي العراقية على ثروات نفطية هائلة، فيحتل العراق المركز الخامس

عالميًا في احتياطي النفط الذي يُشكل المحرك الأساس للاقتصاد العراقي، مع توافر بنية تحتية ضخمة من آبار ومصافٍ وخطوط وأنابيب نقل.

أمام ما تقدم، يُقدر الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط بنحو 148 مليارًا و800 ألف برميل من النفط الخام، وبمتوسط معدل إنتاج يبلغ حوالي 4 مليون برميل يوميًا من النفط (في ظروف الإنتاج الطبيعية)، وتعتمد العراق على إيراداته لتمويل ما يصل إلى حوالي 97% من نفقات الدولة، وتخطط للوصول إلى معدلات إنتاج حوالي 8 ملايين برميل يوميًا خلال السنوات المقبلة.

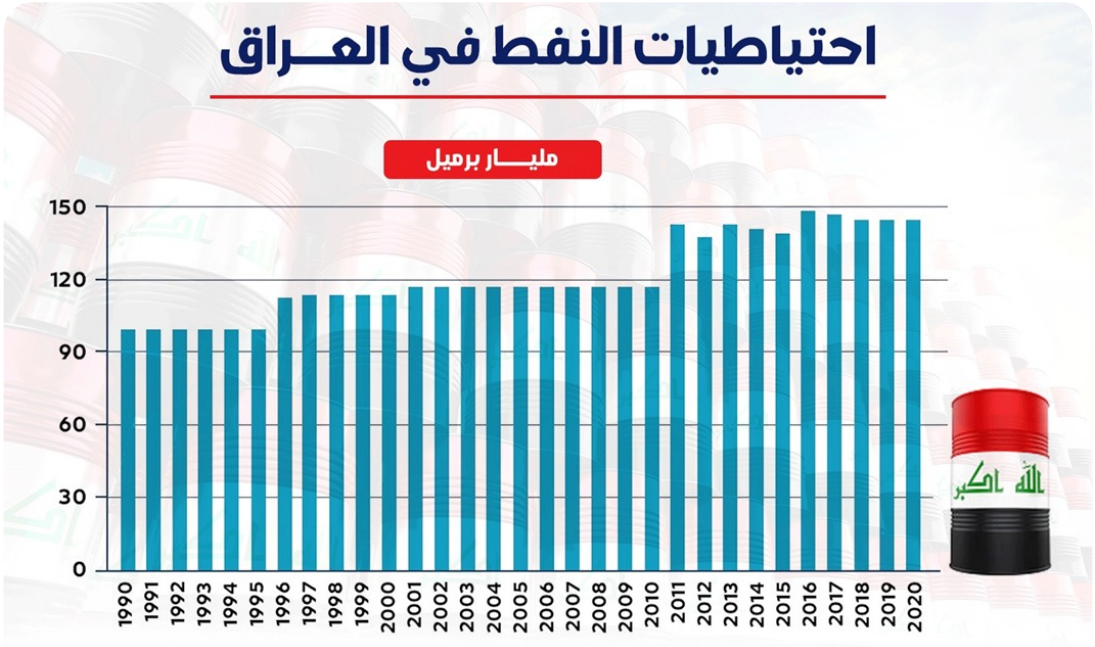

المصدر

الباحث / بيانات مُعلنة

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وتتركـز حقـول النفـط المنتجـة فـي محافظتـي البصـرة وكركـوك، وتأتـي بعدهـا فـي الأهمية حقـول محافظات ميسـان وبغـداد وصلاح الديـن وديالـى ونينـوى، ومـن أشـهر حقـول النفـط فـي العـراق، حقـل الرميلـة الواقـع بالقـرب مـن حـدود الكويـت، إذ يُعـد ثالـث أكبـر حقـل مُنتـج فـي العالـم، وهـو مـا يوفـر مـا يقـرب مـن ثلـث إجمالي إمـدادات النفـط فـي بغـداد بنحـو حوالـي 1.5 مليـون برميـل يوميًـا. ويُعـد حقـل كركـوك، والـذي اكتُشـف فـي عـام 1927 مهـد صناعـة النفـط العراقيـة، فيمـا تُعـد حقـول الأحـدب والزبيـر ونهـر بـن عمـر وبـاي حسـن مـن أشـهر الحقـول العراقيـة.

وبالنسـبة إلـى الغـاز الطبيعـي، فـإن معظـم الإنتـاج يكـون غـازًا مصاحبًـا، وبالأخـص مـن الحقـول الجنوبيـة، وتوجـد حقـول لإنتـاج الغـاز غيـر المصاحـب مثـل حقـل عـكاس والسـبية، والمنصوريـة.

وتتركـز مصافـي النفـط العراقيـة فـي عـدة مـدن عراقيـة، مـن بينهـا بغـداد وكـربلاء والنجـف وأربيـل، وكركـوك، ويبلـغ عددهـا أكثـر مـن حوالـي 15 مصفـاة يشـرف عليهـا عـدد مـن الشـركات، مـن بينهـا شـركة مصافـي بيجـي والتـي تأسسـت فـي عـام 1980 ولهـذه الشـركة 4 مصـافٍ عملاقـة مـن أكبـر مصافـي الشـرق الأوسـط، وهـي مصفـاة صلاح الديـن رقـم 1، والتـي تبلـغ طاقتهـا الإنتاجيـة حوالـي 70 ألـف برميـل يوميًـا، ومصفـاة صلاح الديـن رقـم 2، ولهـا نفـس حجـم الطاقـة الإنتاجيـة، ومصفـاة الشـمال والتـي تبلـغ طاقتهـا الإنتاجيـة حوالـي 150 ألـف برميـل يوميًـا، ومصفـاة الدهـون والتـي تبلـغ طاقتهـا حوالـي 250 ألـف برميـل يوميًـا.

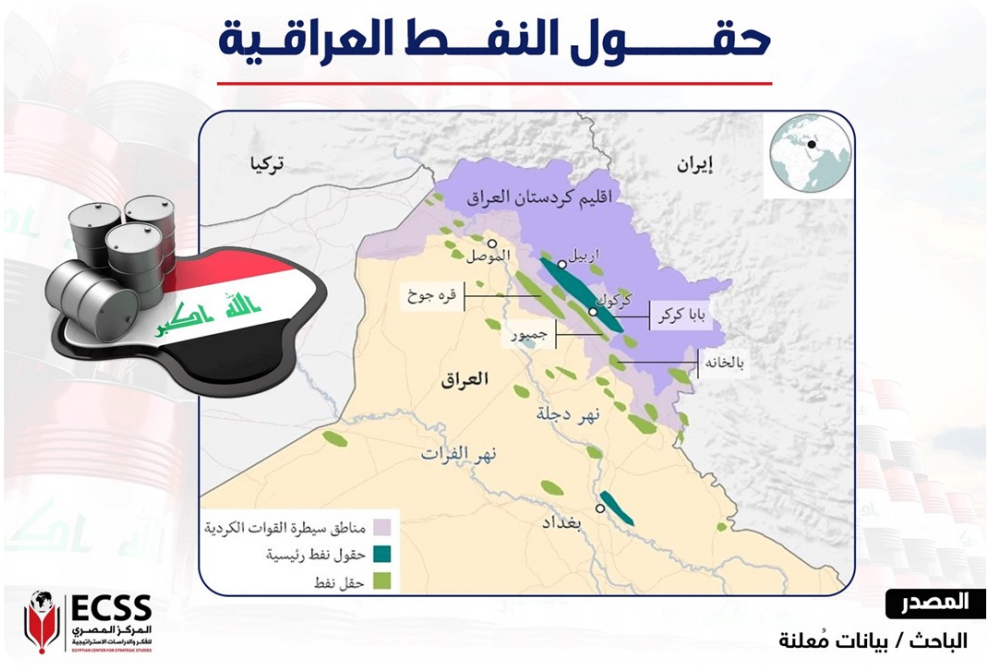

أمام ما تقدم، أخذت معدلات إنتاج النفط العراقي اتجاهًا صعوديًا في السنوات القليلة الماضية، إذ شهدت مستويات الإنتاج زيادة تُقدر بحوالي 2 مليون برميل يوميًا، وكانت بغداد تضخ نحو حوالي 2.4 مليون برميل يوميًا من النفط وذلك في عام 2009، ولكن استمرت معدلات الإنتاج العراقي في الصعود حتى تجاوزت سقف 3 مليون برميل يوميًا وذلك في عام 2013، قبل أن تكسر مستويات إنتاج قياسية بلغت 4 مليون برميل يوميًا.

استكمالًا لما سبق، تمتلك بغداد 3.5 تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة وذلك طبقًا للبيانات المعلنة في بداية عام 2021، وبلغ إنتاج العراق من الغاز الطبيعي نحو 10.5 مليار متر مكعب عام 2020، ارتفاعًا من حوالي 0.7 مليار متر

مكعب وذلك في عام 1970. وفي عام 2020، ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي في السوق المحلية العراقية إلى حوالي 20.8 مليار متر مكعب، مما يعني أن بغداد تضطر إلى استيراد الغاز لتلبية احتياجاتها المحلية.

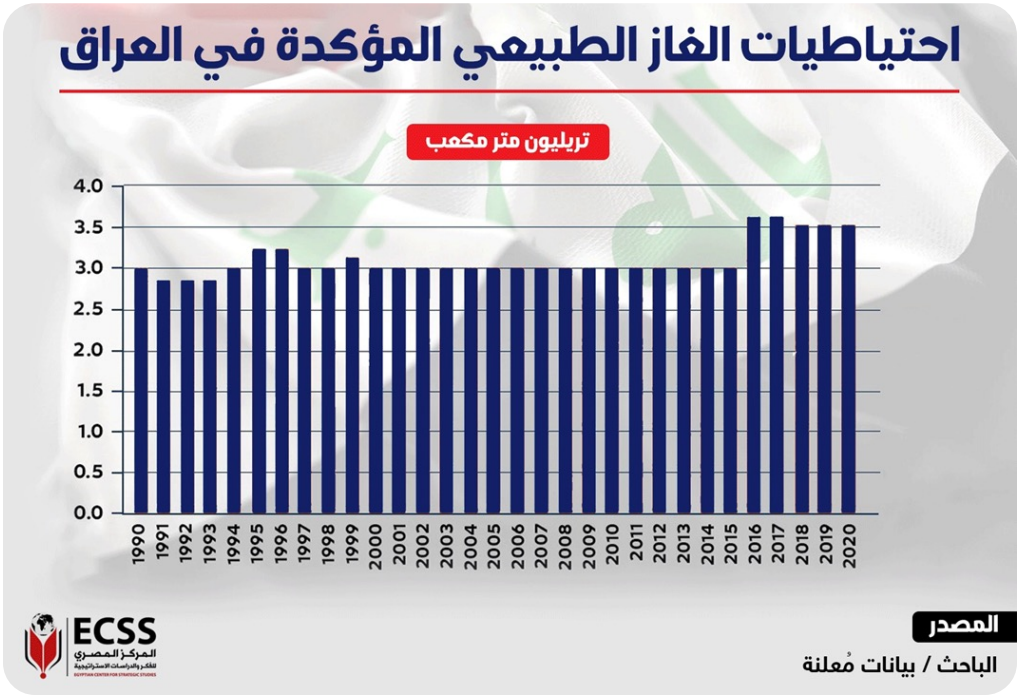

وسجلت إيرادات النفط العراقي قفزة هائلة وذلك في بداية عام 2022 إذ ارتفعت نحو 82%، على أساس سنوي، وذلك بدعم قوي من ارتفاع أسعار النفط في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، وحققت بغداد إيرادات 83.5 مليار دولار من صادرات النفط خلال تلك الفترة.

وبناء على ذلك، يسعى العراق إلى زيادة صادراته النفطية في المستقبل القريب، ولكن وفق محددات ولوائح أوبك، ولن يؤثر الحظر النفطي على موسكو على حجم الصادرات النفطية

العراقيــة وســحب العــملاء فــي الأســواق الآســيوية، خصوصًــا أن النفــط العراقــي مطلــوب فــي أغلــب الــدول الأوروبيــة والولايــات المتحــدة وغيرهــا وذلــك لجودتــه العاليــة.

محاور التعاون النفطي بين القاهرة وبغداد:

تأتــي هــذه الجهــود المصريــة لتعزيــز التعــاون الإقليمــي وتحقيــق التكامــل فــي مجــال الطاقــة، بمــا يســهم فــي دعــم الاقتصــاد المصــري وفتــح آفــاق جديــدة لقطــاع الطاقــة، بالإضافــة إلــى تعزيــز مكانــة مصــر كمركــز إقليمــي للطاقــة. حيــث يمتــد التعــاون النفطــي بيــن مصــر والعــراق إلــى جوانــب مختلفــة وعديــدة، والتــي يأتــى مــن ضمنهــا:

- تعزيــز التعــاون الإقليمــي والاســتفادة مــن القــدرات المصريــة فــي مجــال تــداول الطاقــة ومشــتقاتها المختلفــة.

- العمــل علــى تعظيــم أنشــطة الإنتــاج وتكريــر النفــط الخــام، وذلــك مــن خــلال نقــل النفــط العراقــي وتكريــره فــي معامــل التكريــر المصريــة، ممــا يوفــر فرصــة إضافيــة لوصــول النفــط العراقــي إلــى الأســواق الإقليميــة والعالميــة. الاســتفادة مــن موقــع مصــر الاســتراتيجي وقربهــا مــن مواقــع الاســتهلاك العالميــة، ممــا تُعــد بوابــة مهمــة وحيويــة للنفــط العراقــي.

- تعظيــم الاســتفادة مــن البنيــة التحتيــة المصريــة فــي قطــاع البتروكيماويــات ومشــتقات الغــاز الطبيعــي.

- تعزيز تواجد الشركات المصرية المتخصصة في مجالات تصميم وتنفيذ وصيانة وتشغيل المشروعات في السوق العراقي، نظرًا لما تمتلكه هذه الشركات من خبرات واسعة في مشروعات البنية التحتية والطاقة والبترول والغاز.

مكاسب مشتركة:

من خلال هذا التعاون، يسعى الطرفان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة. بالنسبة للعراق، يعتبر هذا التعاون فرصة لزيادة صادراته النفطية إلى مصر وتحقيق دخل إضافي من خلال تسويق النفط الخام في أسواق جديدة. أما بالنسبة لمصر، فيمكنها الاستفادة من النفط العراقي لتلبية احتياجاتها المحلية المتزايدة للطاقة، كما يمكنها استغلال هذا التعاون لتعزيز قدرتها على تصدير المنتجات النفطية والغازية إلى أسواق أخرى، سواء في أوروبا أو أسواق الشرق الأوسط. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصر قد تعتمد على الاستيراد في توفير احتياجات السوق المحلية، وذلك مع تزايد استهلاك الوقود الأحفوري في مصر، وهو الأمر الذي يشكل تحديا في ضوء تقلبات أسعار النفط الخام والضغط على بند المصروفات في الموازنة. وعليه، اعتمدت مصر بشكل رئيس على استيراد احتياجاتها من المنتجات والمواد البترولية، حيث بلغت نسبة هذا الاستيراد من إجمالي الطلب المحلي نحو 10% عام 2004، وارتفعت النسبة إلى أكثر من حوالي 40% مع زيادة معدل الاستهلاك المحلي في 2024.

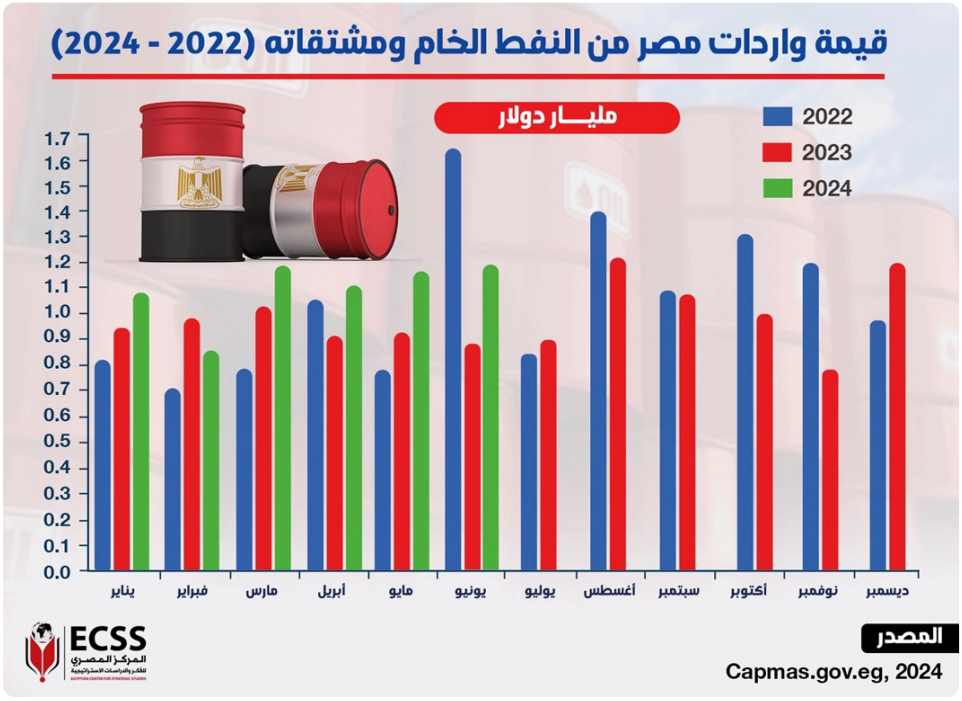

كمـا أن التعـاون بيـن مصـر والعـراق فـي هـذا المجـال يمكـن أن يكـون لـه تأثيـر إيجابـي علـى تعزيـز التعـاون فـي أمـن الطاقـة فـي كلا البلديـن، حيـث إن تعزيـز التعـاون فـي قطـاع النفـط والغـاز قـد يسـاهم فـي تحسـين أسـواق العمـل وزيـادة الاسـتثمارات فـي البنيـة التحتيـة المتعلقـة بالنفـط والغـاز.

مـن الاسـتعراض السـابق، يبـدو أن العلاقـات النفطيـة بيـن مصـر والعـراق سـوف تتطـور بشـكل غيـر مسـبوق وعلـى نحـو قـد يحقـق للطرفيـن مكاسـب اقتصاديـة مشـتركة. ومـن ناحيـة بغـداد، فـإن شـراكتها مـع مصـر تسـمح بفتـح آفـاق ومسـارات جديـدة وآمنـة وموثوقـة للخـام العراقـي، إضافـة إلـى تعزيـز شـراكتهما الاسـتراتيجية والاقتصاديـة مـع القاهـرة، فـي وقـت تبتعـد فيـه الشـركات الغربيـة عـن السـوق العراقيـة. بالإضافـة إلـى عـدة جوانـب أخـرى تتمثـل فـي

ضـخ وجـذب الاسـتثمارات فـي مجـالات مختلفـة مـن مراحـل إنتـاج وتكريـر النفـط الخـام.

حيـث تتوافـر العديـد مـن الفـرص التطويريـة فـي مجـال الإنتـاج النفطـي واسـتثمارات الغـاز الطبيعـي وبحـث واسـتغلال المناطـق الاستكشـافية.

الطاقة وضرورة تعزيز التعاون الإقليمي:

تعـد الطاقـة ركيـزة أساسـية للتنميـة البشـرية، فهـي المحـرك الـذي يدفـع عجلـة التقـدم والتطـور، ومـع ذلـك، فـإن التفـاوت فـي الوصـول إلـى الطاقـة يمثـل تحديًـا كبيـرًا يهـدد تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة، ممـا يسـتدعي بـذل جهـود مضاعفـة لتوفيـر الطاقـة بأسـعار معقولـة وبشـكل مسـتدام للجميـع. تاريخيًـا، لقـد شـكل الوصـول إلـى الطاقـة محـركًا رئيسـيًا للنمـو الاقتصـادي العالمـي، حيـث سـاهم فـي تعزيـز التبـادل التجـاري بيـن الـدول، وفـي الوقـت نفسـه، أدى إلـى زيـادة التنافـس علـى المـوارد الطاقويـة وتشـكيل تحالفـات جديـدة، ممـا جعـل مـن الأمـن الطاقـوي قضيـة مركزيـة فـي العلاقـات الدوليـة.

وعليـه، إن اسـتقرار إمـدادات الطاقـة لا يؤثـر فقـط علـى النمـو الاقتصـادي فـي العالـم، ولكنـه يُعـد محـورًا حاسـمًا فـي تعزيـز الأمـن القومـي وتحسـين مسـتويات رفاهيـة المواطنيـن فـي جميـع الـدول، إذ إن التعـاون الإقليمـي فـي مجـال الطاقـة يمكـن أن يُسـهم فـي تعزيـز قدرتهـا علـى مواجهـة التحديـات المسـتقبلية فـي قطـاع الطاقـة.

تأسيسًا على ما سبق، من الجوانب المهمة في هذا التعاون هو التركيز على تعزيز التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، حيث يُعتبر العراق ومصر من اللاعبين الرئيسيين في صناعة الطاقة في الشرق الأوسط. كما أن استثمار القدرات المصرية في مجال الطاقة يمكن أن يوفر فرصًا واسعة لتوسيع شبكة التعاون الإقليمي مع دول أخرى في المنطقة.

ختامًا، يمكن القول إن مصر والعراق بصدد تنفيذ صفقات نفطية مشتركة سوف تؤدي بدون شك إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية بين الطرفين. حيث يُعتبر هذا التعاون بين مصر والعراق في قطاع الطاقة خطوة مهمة نحو تحقيق التكامل الطاقي الإقليمي وتعزيز أمن الطاقة في المنطقة. ومن خلال الاستفادة من البنية التحتية المصرية المتطورة، يمكن للبلدين تعزيز علاقاتهما الاقتصادية، وتحقيق منافع متبادلة، وتحقيق الاستفادة القصوى من مواردهما النفطية.

تحليل مؤشر مديري المشتريات المصري (PMI) لشهر فبراير 2024

سالي عاشور
باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد هذا الأسبوع صدور نتائج مؤشر مديري المشتريات المصري (PMI) لشهر فبراير 2024، ليعكس أداء القطاع الخاص المصري خلال الشهر، لذا يأتي هذا المقال ليقدم قراءة تحليلية لنتائج المؤشر.

يُعد القطاع الخاص محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي في العديد من الدول حول العالم، حيث يسهم بشكل كبير في تعزيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات، وزيادة التنافسية في الأسواق. وفي ظل التوجهات الاقتصادية الحديثة، أصبح تعزيز دور القطاع الخاص أولوية استراتيجية للحكومات التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وفي هذا الإطار، أولت الحكومة المصرية في الفترة الأخيرة اهتمامًا بارزًا بتعزيز دور القطاع الخاص، وذلك من خلال إطلاق وثيقة ملكية الدولة التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص مع تحديد دور الدولة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما شهدت الفترة الأخيرة إصدار عدد كبير من القوانين واللوائح التي تهدف إلى تحفيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، مما يعكس التزام الحكومة بخلق بيئة استثمارية جاذبة وتوفير المناخ الملائم لزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها، حيث شهد مؤشر مديري المشتريات المصري تحسنًا ملحوظًا مع بداية شهر يناير 2025، واستمر في الارتفاع خلال فبراير من العام نفسه، مما يعكس تحسنًا في الأداء الاقتصادي وزيادة الثقة في السوق.

هذه التطورات تؤكد أن تعزيز دور القطاع الخاص ليس فقط خيارًا استراتيجيًا، بل هو ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري

علـى المسـتويين الإقليمـي والدولـي. يحـاول هـذا المقـال فـي سـطوره القادمـة أن يقـدم قـراءة تحليليـة فـي مؤشـر مديـري المشـتريات المصـري الصـادر حديثًـا عـن مجموعـة (S&P Global) لشـهر فبرايـر 2025.

يعتبـر مؤشـر مديـري المشـتريات (PMI) مؤشـرًا رئيسـيًا للأداء الاقتصـادي فـي القطـاع الخـاص غيـر النفطـي، ويوفـر المؤشـر معلومـات قيمـة حـول اتجاهـات النمـو والتوظيـف والأسـعار، ممـا يسـاعد الشـركات وصنـاع السياسـات علـى اتخـاذ قـرارات مسـتنيرة، كمـا يُعـد المؤشـر أداة مهمـة لقيـاس مـدى فعاليـة السياسـات الاقتصاديـة المتبعـة وتأثيرهـا علـى القطـاع الخـاص.

1. تطور مؤشر مديري المشتريات المصري 2025:

فـي مصـر، يقيـس مؤشـر S&P Global Egypt لمديـري المشـتريات أداء القطـاع الخـاص غيـر النفطـي ويسـتمد نتائجـه مـن اسـتطلاع لـ 450 شـركة، بمـا فـي ذلـك قطاعـات التصنيـع والخدمـات والبنـاء والتجزئـة، يعتمـد مؤشـر مديـري المشـتريات علـى خمسـة مؤشـرات فرديـة بـالأوزان التاليـة: الطلبـات الجديـدة (30 %) والإنتـاج (25 %) والتوظيـف (20 %) وزمـن تسـليم الموردين (15 %) ومخـزون المـواد المشـتراة (10 %)، حيـث تشـير القـراءة التـي تزيـد عـن 50 إلـى توسـع القطـاع الخـاص غيـر النفطـي مقارنـة بالشـهر السـابق. بينمـا تشـير القـراءة التـي تقـل عـن 50 إلـى انكماشـه وتشـير 50 إلـى عـدم وجود تغييـر، كمـا يُعـد هـذا المؤشـر أحـد الأدوات الرئيسـية لقيـاس صحـة الاقتصـاد، حيـث يوفـر رؤيـة شـاملة حـول اتجاهـات النمـو، والتوظيـف، والأسـعار فـي القطـاع الخـاص غيـر النفطـي.

وقد شهد مؤشر مديري المشتريات المصري (PMI)، الصادر لشهر فبراير 2025، تحسنًا ملحوظًا، حيث استقر فوق مستوى 50 نقطة مسجلا 50.1 نقطة في شهر فبراير وهو المستوى الذي يفصل بين التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي هذا التحسن يعكس استمرار النمو في القطاع الخاص غير النفطي، ويأتي استكمالًا للاتجاه الصعودي الذي بدأ في يناير 2025 مسجلا 50.7 نقطة ليعكس استمرار التحسن.

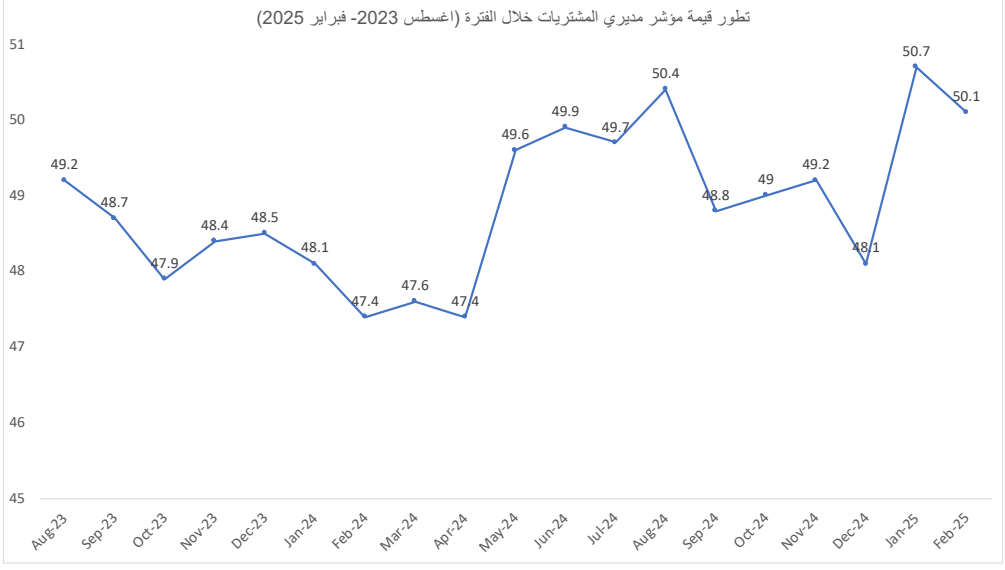

المصدر: مجموعة (S&P Global)، تطور مؤشر مديري المشتريات المصري (PMI)، اعداد متفرقة.

وتشير البيانات إلى زيادة الطلب والمبيعات؛ فقد شهدت الشركات زيادة في الطلب من العملاء، مما أدى إلى ارتفاع حجم الأعمال الجديدة، هذه الزيادة تعكس تحسنًا في ثقة المستهلكين وزيادة في الإنفاق، خاصة في ظل تحسن الظروف الاقتصادية نسبيًا مقارنة بالأشهر السابقة، قد يرجع هذا إلى التزامن مع موسم (رمضان) الذي يرتفع معه الانفاق الاستهلاكي للأفراد.

كما حافظت مستويات الإنتاج على استقرارها، رغم التحديات التي تواجه بعض الشركات في تأمين مدخلات الإنتاج. هذا الاستقرار يُعزى إلى تحسن سلاسل التوريد العالمية نسبيًا، وانخفاض حدة الاضطرابات التي شهدتها الفترات السابقة.

بينما شهد القطاع الخاص في مصر تباطؤًا طفيفًا في التوظيف، حيث تواجه بعض الشركات صعوبات في استقطاب والحفاظ على الموظفين. قد يكون هذا التباطؤ نتيجة لارتفاع تكاليف العمالة أو نقص المهارات المطلوبة في سوق العمل.

لا تزال ضغوط ارتفاع الأسعار قائمة، ولكنها تعتبر منخفضة نسبيًا مقارنة بالشهر الماضي، مما يشير إلى احتمال استمرار تباطؤ التضخم. هذا الانخفاض النسبي في ضغوط الأسعار يُعزى إلى انخفاض أسعار بعض المواد الخام عالميًا، بالإضافة إلى تحسن سعر صرف الجنيه المصري نسبيًا. مما قد يخفف العبء على المستهلكين ويدعم زيادة الإنفاق الاستهلاكي. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لمراقبة أسعار المواد الخام والتغيرات في سعر الصرف، حيث يمكن أن تؤثر هذه العوامل على التضخم في المستقبل.

تستمر ضغوط التكاليف عند مستويات منخفضة نسبيًا مقارنة بعام 2024، إلا أن هناك تقارير تشير إلى ارتفاع طفيف في تكاليف مدخلات الإنتاج. يعزى هذا الارتفاع جزئيًا إلى قوة الدولار الأمريكي، مما أدى إلى زيادة أسعار المواد المستوردة. وكانت ضغوط التكاليف أكثر وضوحًا في قطاعي الإنشاءات والتصنيع مقارنة بالقطاعات الأخرى، واستجابة لارتفاع التكاليف، رفعت الشركات أسعار البيع بشكل تدريجي، ولكن بمعدل معتدل.

إلى جانب التحسن العام في ظروف القطاع الخاص غير النفطي، يلقي تقرير S&P Global الضوء على بعض الجوانب الهامة الأخرى، خاصة فيما يتعلق بتوقعات الشركات للمستقبل، فمن المتوقع أن يستمر القطاع الخاص غير النفطي في النمو في الأشهر القادمة، مدعومًا بزيادة الطلب وتحسن ظروف السوق. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، مثل التوترات الجيوسياسية والتضخم العالمي، التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يجب متابعة المؤشرات الاقتصادية الأخرى، مثل معدلات التضخم وأسعار الفائدة، لتقييم الوضع الاقتصادي بشكل كامل.

الخلاصة؛ بشكل عام، يشير مؤشر مديري المشتريات المصري لشهر فبراير 2025 إلى تحسن مستمر في ظروف القطاع الخاص غير النفطي، مما يعكس استمرار تعافي الاقتصاد المصري من التحديات التي واجهها في الفترات السابقة. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لمعالجة التحديات القائمة، مثل تباطؤ التوظيف وضغوط الأسعار، لضمان استمرار النمو الاقتصادي في المستقبل. يُعد هذا المؤشر إشارة إيجابية على تحسن الظروف الاقتصادية، ويمكن أن تعززها تبني عدد من السياسات الاقتصادية الفعالة.

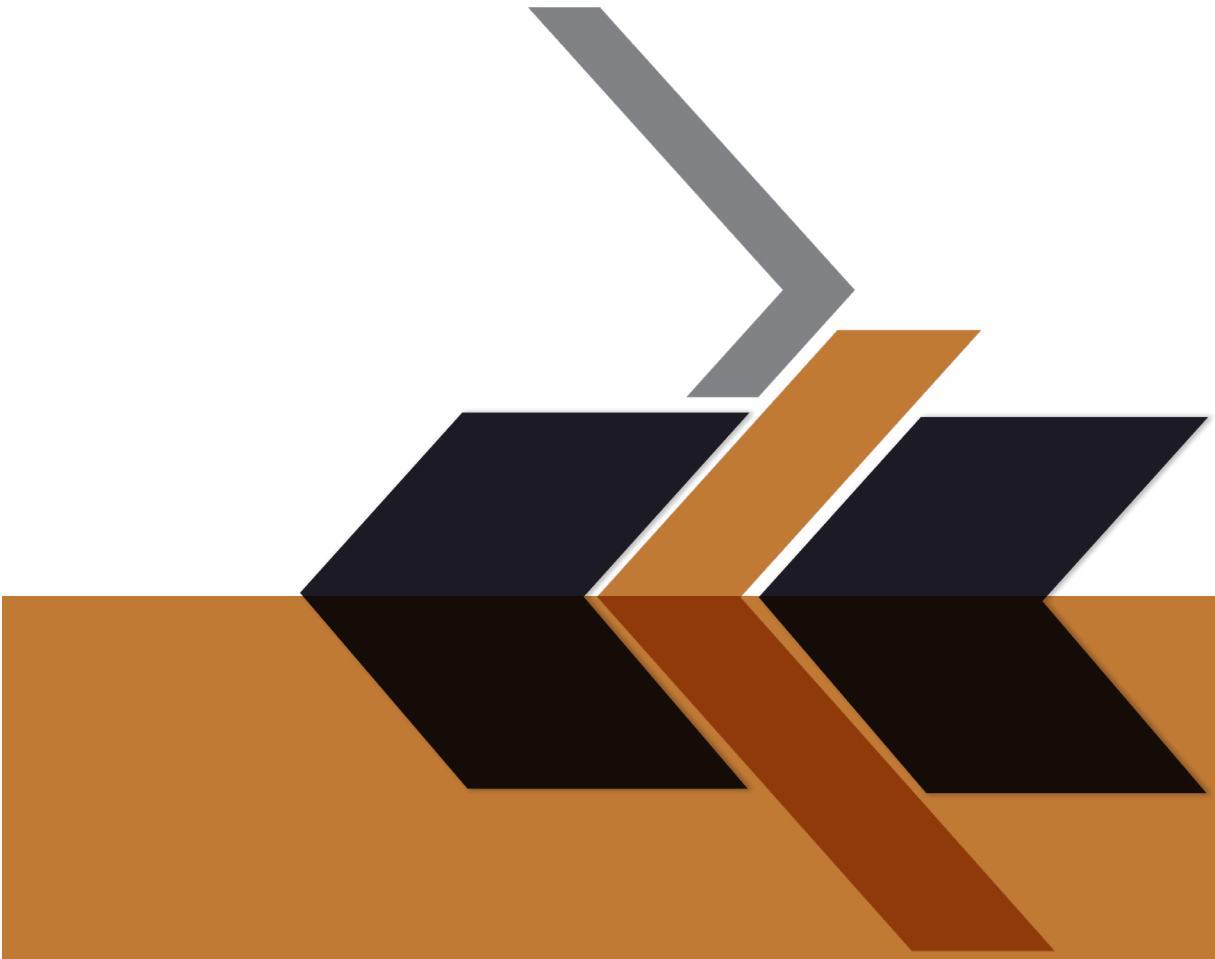

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg